



جامعة دمياط
كلية الآداب
قسم التاريخ



الصراع الفكري بين المذاهب الإسلامية في الفقه والتوحيد التعصب المذهبي في الحياة العلمية والمدارس والمساجد المذهبية

إعداد

أ / حمدي أحمد علي الجمال

المسجل لدرجة الدكتوراه في الآداب قسم التاريخ

تخصص التاريخ الإسلامي

إشراف

الدكتور
محمد عبد اللطيف السعيد الرشيدي
أستاذ مساعد الفقه المقارن
بكلية الدراسات الإسلامية والعربية
جامعة الأزهر فرع بورسعيد

الأستاذ الدكتور
البيومي إسماعيل الشربيني البيبي
أستاذ التاريخ والحضارة الإسلامية
بكلية الآداب
جامعة دمياط

امتد التعصب المذهبي إلى حياة المسلمين بعد القرون الأولى التي تميزت بازدهار الحياة العلمية وسعة الأفق، ومما نقلنا عن العلماء الذين اطلعوا على منهج السلف والخلف يتبين لنا: أن الاختلاف لا يجوز أن يكون داعياً للفرقة، وأن التعصب للرأي إذا كان ضعيفاً، ممقوت، وأن السلف الصالح يُنقرون من التعصب للرأي، وأن الواجب اتباع الدليل الأقوي والاتفاق عليه، والدعوة له، والبعد عن التقليد والتعصب الأعمى للمذهب، وإنكار ما في المذاهب الأخرى لمجرد أنها ليست من مذهبه.

ولقد أشار الإمام الشاطبي إلى أنه ينبغي اطلاع طالب العلم على المذاهب الأخرى، حتى لا يُنقَر من الرأي المخالف لمذهبه إذا اطلع عليه فقال: "إن اعتياد الطالب أن لا يطلع إلا على مذهب واحد ربما يُكسبه ذلك نفوراً وإنكاراً لكل مذهب غير مذهبه، من غير اطلاع على مأخذه؛ فيورث ذلك حزازة في الاعتقاد في الأئمة، الَّذِينَ أجمع الناس على فضلهم وتقدمهم في الدين، واضطلاعهم بمقاصد الشارع وفهم أغراضه".

وسوف أعرض لبعض العناوين التي يظهر فيها التعصب بين المسلمين ويؤدي إلى الكثير من الخلاف الذي ينحدر بمستوى المسلمين ديناً وخلقاً.

المطلب الأول: التعصب يجنحⁱⁱ بالرأي:

واكب بدايات عصور الضعف عند المسلمين، في العصر العباسي الثاني انتشار تقليد الأئمة والتعصب للرأي الفقهي، رغم وجود "قاعدة" لابن تيمية يقول فيها: "وصفات العبادات الظاهرة التي حصل فيها تنازع بين الأمة في الرواية والرأي: مثل الأذان والجهر بالبسملة والقنوت في الفجر والتسليم في الصلاة ورفع الأيدي فيها ووضع الأكف فوق الأكف. ومثل التمتع والإفراد والقران في الحج ونحو ذلك. فإن التنازع في هذه العبادات الظاهرة والشعائر أوجب أنواعاً من الفساد الذي يكرهه الله ورسوله وعباده المؤمنونⁱⁱⁱ".

كان الخلاف بين مدرستي الحديث والرأي في القرون الأولى سبباً في ظهور التعصب بين المذاهب، فقد نسبت هذه المقولة لسفيان الثوري، حيث قال إذ جاءه نعي أبي

حنيفة: "الحمد لله الذي أراح المسلمين منه"^{iv}، وقال محمد بن كثير سمعت الأوزاعي يقول: "ما وُلِدَ مولود أضر على الإسلام من أبي حنيفة"^v، ويتضح أن الروايتين قد وُضِعَتَا تعصبًا، فقد ضَعَّفَ ابن أبي حاتم محمد بن كثير جدًّا، كما أن الأوزاعي فقيه لو أراد الرد على أبي حنيفة لرد عليه مفصلاً وبين الخطأ الذي نُسِبَ إليه، كما أنا نزيلاً بسفيان على علمه وورعه أن يكون هذا رأيه في أبي حنيفة. بينما أورد الإمام الذهبي رواية عن ابن المدني^{vi} (ت: ٢٣٤هـ) شيخ الإمام البخاري، قال: "كان ابن المبارك"^{vii} (ت: ٢٧٧هـ) يقول: إذا اجتمع هذان على شيء، فذاك قوي، يعني: سفيان وأبا حنيفة"^{viii}. وهكذا نرى أن التعصب كان الدافع الأول للطعن في أبي حنيفة لأنه زعيم مدرسة الرأي.

كما كثرت المؤلفات المذهبية للرد على الخطيب البغدادي فقد ألف ابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ) كتاباً سماه "السهم المصيب في بيان تعصّب الخطيب"^{ix}، كما ألف الملك المعظم عيسى (ت: ٦٢٤هـ) كتاب "السهم المصيب في كِبِدِ الخطيب"^x، كما ألف الشيخ الكوثري حديثاً كتاب "تأنيب الخطيب". والحق أن الخطيب رغم كثرة مؤلفات الرد عليه إلا أنه قد أثنى على عشرات الأحناف ممن ترجم لهم في كتابه تاريخ بغداد، ومنهم شيخه أبو عبد الله الصّميري الحنفي (ت: ٤٣٦هـ)^{xi}.

وكان أشهب إمام المالكية لفرط تعصبه لمالك يدعو على الشافعي بالموت، فلما علم الشافعي أنشد هذين البيتين:

تَمَنَّى أَنَاسٌ أَنْ أَمُوتَ وَإِنْ أَمُوتَ فَتَلِكُ سَبِيلٌ لَسُنَّتِ فِيهَا بِأَوْحَدٍ
فَقُلْ لِلَّذِي يَبْغِي خِلَافَ الَّذِي مَضَى تَهَيَّأْ لِأُخْرَى مِثْلَهَا وَكَأَنَّ قَدْ^{xii}

كان قاضي مصر عيسى بن المنكدر بن محمد القرشي (ت: ٢١٩هـ) من أعيان المالكية بمصر^{xiii}، المتعصبين لمالك، كان كثيراً ما يثور في وجه الشافعي فيقول: "دخلت هذه البلدة وأمرنا واحد ففرقت بيننا"^{xiv}. وهكذا نرى قاضي مصر يرى أن ظهور فقيه عظيم في مقام الشافعي سببٌ للفرقة. وكان فتيان بن أبي السمع (ت: ٢٣٢هـ)^{xv} من فقهاء

المالكية المصريين المتعصبين لمالك^{xvi}، وكانت له مناظرات طويلة مع الإمام الشافعي، فكان تعصبه الشديد للمالكية سبباً في تقشي الخلاف بين المالكية والشافعية بمصر^{xvii}.

ومن التعصب البغيض: ما ورد في كتاب أصول الكرخي (ت ٣٤٠ هـ) في فصل بعنوان "الأصول التي عليها مدار كتب أصحابنا"، حيث يقول: "والأصل أن كل آية تخالف قول أصحابنا فإنها تُحمل على النسخ أو على التأويل^{xviii}"، بل ويأتي بدليل للنسخ فيقول: "كقوله تعالى: ﴿وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى﴾ [الأنفال: ٤١] في الآية ثبوت سهم ذوي القربى في الغنيمة ونحن نقول انتسخ ذلك بإجماع الصحابة^{xix}"، وهكذا جعل الكرخي قول علماء مذهبه هو الحاكم على النص بالنسخ والتأويل وليس العكس. ويعلق الإمام عز الدين بن عبد السلام (ت ٦٦٠ هـ) على تعصب الفقهاء فيقول: "إن الفقهاء المقلدين يقف أحدهم على ضعف إمامه بحيث لا يجد لضعفه مدافعاً وهو مع ذلك يقلده، ويتحيل لدفع ظواهر الكتاب والسنة ويتأولها بالتأويلات البعيدة دفاعاً عن مُقلده^{xx}".

ويعد قول المازري^{xxi} (ت: ٥٣٦ هـ) في شرح كتاب البرهان في مسألة خالف فيها إمام الحرمين أبو المعالي الجويني^{xxii} (ت: ٤٧٨ هـ) أبا الحسن الأشعري وليست من القواعد المعتمدة ولا المسائل المهمة "من خطأ شيخ السنة أبا الحسن الأشعري فهو المُخطأ^{xxiii}"، وهذا قمة التعصب فبدلاً من إخضاع المسألة للبحث أخذ فيها جانب شيخ الأشاعرة تعصباً.

وقد بلغ التعصب بأبي عثمان إسماعيل الصابوني^{xxiv} (ت: ٤٤٩ هـ) للفرق الحنبلية في خراسان أنه كان يصعد المنبر وينشد:

أَنَا حَنْبَلِيٌّ مَا حَيِّبْتُ وَإِنْ أُمَّتٌ ... فَوَصِيَّتِي لِلنَّاسِ أَنْ يَتَحَنَّبُوا^{xxv}

ولا شك أنه قد كان في المسجد الحنفي والشافعي وغير ذلك، بينما ورد هذا البيت من الشعر للإمام أبي عبد الله البُوشنجي^{xxvi} (ت: ٢٩١ هـ):

وَأَنِّي حَيَاتِي شَافِعِي فَإِنْ أُمَّتٌ ... فَتَوَصِيَّتِي بَعْدِي بِأَنْ يَتَشَفَّعُوا^{xxvii}

وقد بلغ التعصب مداه في بعض الفتاوي فقد ورد عند صاحب المقدمة الحضرمية^{xxviii} وهو شافعي المذهب في فصل بعنوان: "فصل في صلاة الجماعة وأحكامها"، فيقول: "وصلاة الجماعة في البيت أفضل إذا كان إمام المسجد حنفياً أو فاسقاً أو مبتدعاً^{xxix}"، فصاحب المقدمة يُسوي بين الحنفي والفاسيق والمبتدع، وتابعه على ذلك شارح المقدمة الإمام ابن حجر الهيتمي (ت: ٩٧٤هـ)، وفي كلامهما من آثار العصبية المذهبية ما فيه^{xxx}. بل وجدنا سؤالاً وُجِّهَ لفتيه حنفي يقول، هل يجوز للحنفي أن يتزوج شافعية؟!، فأفتى بعدم الجواز^{xxxi}. ويُفتي حنفي آخر تحايلاً بجواز زواج الحنفي من شافعية، بقياسها على الكتابية (اليهودية أو النصرانية) التي تجوز للمسلم بالاتفاق^{xxxii}. وقد سئل بعض المتعصبين من الشافعية عن حكم الطعام الذي وقعت عليه قطرة نبيذ، فقال: يُرمى لكلب أو حنفي^{xxxiii}. وأنها هذه الفتاوي الشاذة بقول قاضي دمشق الحنفي محمد بن موسى البلاساغوني^{xxxiv} (ت: ٥٠٦هـ): "لو كان لي أمر لأخذت الجزية من الشافعية^{xxxv}"، وهكذا عدَّ الشافعية من أهل الذمة أي أنهم على غير الملة.

ويرى الباحث أن هذه الفتاوي التي ملئت تعصباً لم تكن السمة العامة لأهل المذاهب، ولكنها اشتهرت في المؤلفات لشذوذها، ومن يرى أقوال مؤسسي المذاهب في بعضهم البعض، يعجب لهذا الإحترام بينهم، فقد كانوا يتعاملون كعلماء.

ومن آثار العصبية المذهبية ما جاء في حاشية القليوبي (ت: ١٠٦٩هـ) على كنز الراغبين للجلال المحلى (ت: ٨٦٤هـ)، في بيان أسباب سجود الشكر؛ عند شرح عبارة منهاج الطالبين: "أو رؤية مبتلى كَرَمِنِ^{xxxvi} أو عاص.."، جاء مانصه في شرح المعنى: "وَمِنْهُ الْكَافِرُ وَشَافِعِيٌّ يَرَى حَنْفِيًّا يَشْرَبُ نَبِيذًا"، فأصبح معنى الكلام أن من دواعي شكر

الله تعالى بالسجود على تمذهبه بالمذهب الشافعي دون سواه^{xxxvii}.

كما كسر رجلٌ إصبع من بجواره بالصلاة لأنه يشير بإصبعه السبابة عند النطق بكلمة التوحيد لأنه فعُلَّ مُحْرَم، ولما سئل عن دليل التحريم، قال: ما هو مدون في كتاب الفقه للشيخ الكيداني (ت: ٩٠٠هـ) حيث يقول: "ومن المحرمات في الصلاة الإشارة بالسبابة كما يفعل أهل الحديث^{xxxix,xxxviii}."

وأورد القاضي عياض في ترجمة الإمام سحنون ما نصه: "ولما تولى سحنون (ت: ٢٤٠هـ) قضاء القيروان بنى لنفسه بيتاً في الجامع، فصار الجلوس فيه سنة لقضاة المالكية، فإذا ولي عراقي - حنفي - هدمه، وإذا ولي مالكي بناه وحكم فيه^{xl}"، والمعانده بينهما هنا سببها اختلافهم في شكل الجلسة القضائية، فالمالكية يريدونها سرية، وبراها الأحناف علنية. وذكر أيضا "أن رجلاً من أهل طرابلس كان على بدعة، فقد كان يقرأ كتب أهل العراق^{xli}". فعُدَّ عند هؤلاء قراءة كتب الرأي بدعة.

وقد نقل ياقوت ما انتَهَمَ به صاحب تاريخ خوارزم الإمام الشهرستاني (ت: ٥٤٨هـ) من التخبط في الاعتقاد، والميل إلى الإلحاد؛ لأنه - في زعم مؤرخ خوارزم - مع وفور فضله وكمال عقله أعرض عن نور الشريعة واشتغل بظلمات الفلسفة، ولم يكن في مجالس وعظه (قال الله) ولا (قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -)، فإذا كان الإمام الشهرستاني صاحب الملل والنحل وهو من هو يميل إلى الإلحاد فكيف بصغار العلماء^{xlii}.

بل بلغ الجنوح بالرأي أن تم وضع أحاديث تدم وتمدح المذاهب كهذا الحديث الذي نسبوه إلى أبي هريرة وُرْفِعَ لرسول الله - صلى الله عليه وسلم -: "يكون في أمتي رجل يقال

أبو حنيفة هو سراج أمتي، ويكون في أمتي رجل يقال له محمد بن إدريس فتنته أضر من

فتنة إبليس^{xliii}". وعلق الخطيب قائلاً: "ما كان أجراً هذا الرجل على الكذب^{xliv}". وكان أصْبَغ بن خليل (ت: ٢٧٣هـ) من أهل قرطبة، كان حافظاً للرأي على مذهب مالك

ومتعصباً لمالك وأصحابه، حتى بلغ به التعصب أن اختلق حَدَّثَنَا في ترك رفع اليدين في الصلاة بعد الإحرام، ووقف الناس على كذبه فيه^{xiv}. وقد كان أصبغ معاصراً لبقلي بن مخلد بالأندلس فقال تعصباً ضده: "لأن يكون في تابوتي رأس خنزير أحب إليّ من أن يكون فيه

مسند ابن أبي شيبة^{xlvi}".

ويقول الإمام السبكي بل بلغ الحال أن بعض المجسمة - يقصد بعض الحنابلة - كَتَبَ شرح صحيح مسلم للشيخ محيي الدين النووي، وحذف من كلام النووي ما تكلم به على أحاديث الصفات، فإن النووي أشعري العقيدة، فلم تستطع نفس هذا الكاتب تعصباً أن تتحمل كتابة الكتاب على الوضع الذي صَنَّفَهُ عليه مُصَنِّفه^{xlvii}. بل كان التعصب سبباً للفرقة والنزاع حيث ذكر صاحب الفكر السامي: "ومن طاف الحجاز والعراق والشام وديار المشرق، وكان مالكيًا في بلد ليس فيه عالم مالكي ونزلت به نازلة في دينه يأنف أن يسأل من هو شافعي، فيعمل عن جهل أو يسأل عامياً مثله، فيفتيه بغير علم فَيُضِلُّه^{xlviii}".

وذكر إمام الحرمين الجويني أن السلطان محمود بن سُبُكْتِكِين^{xlix} (ت: ٤٢٢ هـ) جمع الفقهاء في مرو^١، وطلب منهم الترجيح بين المذهبين الحنفي والشافعي. فوقع الاتفاق على أن يُصَلُّوا بين يديه على مذهب الإمامين ليختار. فصلى أبو بكر القفالⁱⁱ (ت: ٣٣٦ هـ) بطهارة مُسْبِغَةٍ، وشرائط معتبرة، لا يُجَوِّزُ الشافعي دونها. ثم صلى صلاة على ما يُجَوِّزُ أبو حنيفة، فلبس بدلة كلب مذبوغا قد لطح بالنجاسةⁱⁱⁱ، وتوضأ بنبيد التمرⁱⁱⁱ، وكبر بالفارسية: «دو برگ سبز^{iv}» ثم نقر نقرتين كنقرات الديك، وقال: هذه صلاة أبي حنيفة. فأعرض السلطان عن مذهب أبي حنيفة، وتمسك بمذهب الشافعي^{iv}. فانظر كيف حمل التعصب الإمام القفال على الإجحاف بأبي حنيفة^{vi}. بل يعلق أبي المعالي الجويني على هذه القصة فيقول: "لو عرضت الصلاة التي جوزها أبي حنيفة على العامي لامتتع من

قبولها والصلاة عماد الدين، فناهيك من فساد اعتقاده في الصلاة وضوحاً على بطلان مذهبه هذا^{lvii}، وهنا يظهر بوضوح تعصب كبير الأئمة الشافعية على أبو حنيفة.

بل إن الإمام السبكي يشطط فيقول: "إن هذه الأقاليم المصرية، والشامية، والحجازية متى كانت البلد فيها لغير الشافعية خربت ومتى قَدَّمَ سُلْطَانُهَا غير أصحاب الشافعي زالت دولته سريعاً^{lviii}"، ويقول والد الإمام السبكي: "وما جلس على كرسي ملك مصر غير شافعي إلا وقُتِلَ سريعاً^{lix}"، ويُعلق صاحب الفكر السامي على قول السبكي هذا قائلاً: "وقد تبين أن هذه أوهام أوقعوها في عقول المغفلين، فقد كانت تلك البلاد بلاداً قبل تلك المذاهب، وبقيت بلاداً عامرة لما حل الأتراك بها وولوا الحنفية ولا وقع شيء مما يتوعدون أو يتطيرون^{lx}".

ويقول الإمام محمد عبده: "والسبب في بقاء قوة الخلاف والنزاع هو فشو الجهل، وتعصب أهل الجاه من العلماء لمذاهبهم التي إليها ينتسبون، وبجاهها يعيشون، ويستعين بهم السلاطين على إخضاع العامة، وقطع طريق الاستقلال العقلي على الأمة^{lxi}".

وينبغي أن يعلم طالب علم الشريعة عدم صحة قول من زعم أن جميع ما يُذكر في كتب الفقه، خصوصاً المتأخر منها هو شرع الله المُنزل على رسوله - صلى الله عليه وسلم - حيث رتب عليه أن من أنكر شيئاً من هذه الكتب، أو اعترض عليها يكون مرتداً عن الإسلام، وفي بعض كتب المتأخرين أن من أهان شيئاً من هذه الكتب حُكِمَ برده، ويُقتل إذا لم يُتَّب، ولا يُصَلَّى عليه، بل قال بعضهم: إن إهانة العالم كُفْر؛ لأنها إهانة للشرع^{lxii}. وهكذا نرى أن هذا منتهى الجنوح بالرأي الذي يؤدي إلى التشدد، ويُخرج طبقة من طلبة العلم تكون سبباً في بُعد الناس عن الدين لا قربهم منه واندماجهم فيه.

المطلب الثاني: التعصب من أسباب الطعن في العلماء:

ظهر التعصب الشديد في بعض كتب التراجم، وبسبب العقائد انقَدَ الذهبي من بعض معاصريه لا سيما تلميذه تاج الدين السبكي (ت: ٧٧١هـ) في غير موضع من كتابه "طبقات الشافعية الكبرى" وفي كتابه الآخر "معيد النعم"، فقال في ترجمته: "وكان شيخنا شديد الميل إلى آراء الحنابلة، كثير الازدراء بأهل السنة - يقصد الأشاعرة -، ولا ينصفهم في التراجم، ولا يصفهم بخير إلا وقد رَغِمَ مِنْهُ أَنْفُ الرَّاغِمِ"^{lxiii}. ويقول السبكي أيضاً: "وأما تاريخ شيخنا الذهبي غفر الله له فإنه على حُسْنِهِ وجمعه مشحون بالتعصب المفرط واستطال بلسانه على كثير من أئمة الشافعيين والحنفيين ومال فأفرط على الأشاعرة ومدح فزاد في المجسمة - يقصد الحنابلة -"^{lxiv}، والحق أن الإمام الذهبي مدح من على مذهبه الحنبلي في الاعتقاد، وقد كانوا أئمة كبار على غير مذهب الأشاعرة والماتريدية.

ويمكننا القول بأن السبكي قد أكثر التعصب على شيخه، فنجد الذهبي قد حاول أن

يكون منصفاً لكثير من الناس، حيث قال في ترجمة ابن الحريري الدمشقي الحنفي (ت: ٧٢٨هـ) "قاضي القضاة علامة المذهب ذو العلم والعمل"، بينما مدح أبا العز مفضل الشافعي (ت ٦٤٣هـ) فقال: "كان عالماً صالحاً رصيناً متحريراً، صاحب سنة ومعرفة"^{lxv}، وقوله في قاضي الحنفية شمس الدين الأذري (ت: ٦٧٣هـ) "لم يخلف بعده مثله"، وقال في ترجمة عماد الدين الجابري الحنفي (ت: ٥٨٤هـ) "شيخ الحنفية نِعْمَانُ الزَّمَانِ"^{lxvi}.

ويمكن نسبة الإمام الذهبي إلى التعصب على بعض الشخصيات حيث وضع الإمام فخر الدين الرازي^{lxvii} (ت: ٦٠٤هـ)، وكذلك السيف الأمدى^{lxviii} (ت: ٦٣١هـ)، في كتاب (الميزان في الضعفاء)، وهو كتاب في الحديث، ويعلق السبكي على ذلك قائلاً: "هذان لا رواية لهما ولا جرحهما أحد ولا سُمِعَ من أحد أنه ضَعَفَهُمَا فيما ينقلانه من علومهما فأى مدخل لهما في هذا الكتاب"^{lxix}.

ووقع لسيف الدين الأمدى من أهل المائة السادسة أن تعصب عليه جماعة من فقهاء مصر، ونسبوه لفساد العقيدة، فهرب واستقر في حماة من بلاد الشام فنجأ من العطب بالهرب^{lxx}.

كما تتبع أعداء لسان الدين بن الخطيب^{lxxi} (ت ٧٧٦هـ)، رجل الأندلس علمًا وفصاحة، كلمات زعموا أنها وردت في مؤلفاته، فرفعوها إلى القاضي فحكم عليه بالزندقة، ثم أفتى بعض الفقهاء بقتله، فدخلوا عليه السجن فخنقوه ثم أحرقوا جثته^{lxxii}.

بينما حمل بعض مؤرخي المالكية على ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) حيث يقول: "أما ابن حجر فلم يخص لسحنون بن سعيد (ت ٢٤٠هـ) في كتابه لسان الميزان إلا نصف صفحة^{lxxiii}"، والحق أن هذا الكتاب يأتي بتراجم قصيرة نسبيًا للشخصيات المختلفة.

كان المذهب المالكي نسيجًا ثقافيًا لا يقبل التجزئة والتفريع في الأندلس، وعندما حاول بقي بن مخلد (ت: ٢٧٦هـ) أن يدخل إلى الأندلس علوم الشرق، وكان أهمها كتاب (مسند ابن أبي شيبة)، وكتاب (الأم) للشافعي، كادت هذه المحاولة تكلفه حياته، بالرغم من أنه كان يُفتي حسب المذهب المالكي ولم يخرج عنه في الأحكام الفقهية، لمعرفته أن الفتوى في الأندلس بموجب المذهب المالكي فقط، فقام فقهاء قرطبة بتحريض العامة، ومُنِع بقي ابن مخلد من الاجتماع بطلبته وعقد مجالس الرواية، وتم اتهامه بالزندقة وجمعت شهادات فقهاء قرطبة على ذلك، ولم ينقذه إلا الأمير محمد بن عبد الرحمن^{lxxiv} (ت: ٢٧٣هـ)، حيث دعا لمناظره بين ابن مخلد وفقهاء المالكية، والتي تفوق فيها الإمام فاستبان للأمير بطلان الاتهام^{lxxv}.

أما الإمام الزاهد الحارث بن أسد المحاسبي (ت: ٢٤٣هـ)، فلم يصل عليه غير أربعة أنفس، لأن الإمام أحمد بن حنبل هجره لأن له كُتُبًا في علم الكلام، فتعصبت العامة لأحمد فاخترت كتب المحاسبي، ولم يُعثر سوى على كُتبه في الرقائق^{lxxvi}.

وقد بلغ التعصب مداه سنة ستة عشر وثلاثمائة حين وفاة الإمام أبي جعفر الطبري، صاحب التاريخ، والتفسير الذي لم يُصنّف مثله، ودُفن ليلاً بداره، لأن العامة من الحنابلة اجتمعت، ومنعت من دفنه نهاراً، وادعوا عليه أنه رافضي، ثم ادعوا عليه الإلحاد، وكان لذلك سبباً، وهو أن الإمام الطبري جمع كتاباً سماه اختلاف الفقهاء، لم يُصنّف مثله، ولم يُذكر فيه أحمد بن حنبل، ف قيل له في ذلك، فقال: لم يكن فقيهاً، وإنما كان مُحدثاً، ثم سأله عن حديث الجلوس على العرش^{lxxvii}، فأجابهم أن ذلك محال ثم أنشد:

سبحان من ليس له أنيس ولا له في عرشه جليس

فلما سمعوا ذلك وثبوا فرموه بمحابرهم، فدخل داره فردموا داره بالحجارة حتى صار على بابه كالتل العظيم، وركب إليه صاحب الشرطة في رجاله، ووقف على بابه، ووجد الحنابلة قد كتبوا على بابه:

لأحمد^{lxxviii} منزل لا شك عالٍ إذا وافي إلى الرحمن وأفد

فيدنيه ويقعه كريمة على رغم لهم في أنف حاسد

على عرش يغلفه بطيب على الأكباد من باغ وعاند

له هذا المقام يكون حقاً كذاك رواه ليث عن مجاهد

وتطور الأمر وكان الحنابلة لا يُحصون كثرة في بغداد، فشغبوا عليه، ومنعوا من الدخول عليه سنة كاملة حتى وفاته^{lxxix}.

كما كان ارتفاع مكانة بعض علماء الصوفية سبباً لإثارة حفيظة وتعصب بعض الفقهاء، فأغروا بهم السلطان للنيل منهم، فقد سعى قاضي المريّة^{lxxx} ابن الأسود، بابن العريف المتصوف^{lxxxii} لحسده له وتغيظه عليه، عند الأمير علي بن يوسف بن تاشفين (ت: ٥٣٧هـ) صاحب المغرب، فأحضر إلى العاصمة مراكش للقاء الأمير الذي علم

ببراءته فأطلق سراحه، فما كان من القاضي إلا أن وضع له سِمًا في الطعام أفضى به إلى الموت سنة (٥٣٦هـ) ^{lxxxii}.

المطلب الثالث: التعصب يؤدي إلى المزيد من التشدد في الدين:

وقد بلغ التعصب والتشدد أوجَه ضد أفراد المجتمع في ظل الدعوتين المرابطية ^{lxxxiii} والموحدية ^{lxxxiv} بالمغرب العربي، فابن ياسين ^{lxxxv} (ت: ٤٥١هـ)، وابن تومرت ^{lxxxvi} (ت: ٥٢٤هـ) ومن بعدهما من أمراء المرابطين وخلفاء الموحدين، تابعوا تنفيذ أحكام الدين بالشدّة التي تصل إلى القتل، فابن ياسين اتخذ منهجًا متشدّدًا في قبول المنضمين لدعوته؛ إذ لا بد من إسلام جديد للعضو المنضم ^{lxxxvii}، وحتى يتم هذا الإسلام الجديد لا بد أن يُطَهَّر من ذنوبه السابقة، وذلك بافتراض أنه ارتكبها فيقام عليه حد الزنا وحد شارب الخمر، وإذا اعترف بأنه قتل أحدًا فإنه يُقتل فإذا ما طَهَّر من ذنوبه أصبح صالحًا للانضمام للدعوة الجديدة ^{lxxxviii}، وعُلِّم قواعد الإسلام والدين الصحيح ^{lxxxix}.

بل لقد بلغ التشدد بابن ياسين المرابطي أن من تخلف عن صلاة الجماعة ضرب عشرون سوطًا، ومن فاتته ركعة ضرب خمسة أسواط ^{xc} وقد أدى العقاب الصارم الذي فرضه ابن ياسين إلى أن كثيرًا من الناس كان يدخل الصلاة بغير وضوء، وذلك إذا حان وقتها خشية العقوبة ^{xci}. ومع أن العلم الصحيح بالفقه الإسلامي لم يتوفر لعبد الله بن ياسين، حتى أنه كان يفتي أحيانًا بما يخالف السنة، فكان يُلزم المؤمنين بإخراج ثلث أموالهم زكاة لكي يُطَهَّر لهم الثلثان الباقيان كما يقول، إلا أنه حظى بذلك عند السلطان ^{xcii}.

وتابع الخليفة عبد المؤمن الموحد ^{xciii} سياسة التشدد في إلزام الرعية بإقامة الصلاة، بحيث إذا عثر على أحد في وقت الصلاة غير مصلٍ قُتل، وقد أرسل الخليفة عبد المؤمن رسالة إلى أهل بجاية ورد فيها: "ومن أضع الصلاة وأهملها ولم يبادر إلى أداء ما فُرض عليه فأجله للحين متاح، وقتله بحكم الكتاب والسنة واجب" ^{xciv}. كما حرص الخليفة

عبد المؤمن على جمع الزكاة، وتتبع مانعيها بالقتل؛ لأنها كانت من أهم مصادر الدخل^{xcv}. كما كان يتم تطبيق حكم الإعدام في شارب الخمر، بل وبائعها أيضاً^{xcvi}.

أما الأمير المنصور الموحي^{xcvii} فقد مال للمذهب الظاهري، ووقف ضد علماء المالكية، ومنع تدريس كتبهم، فكان ممن عارضه محمد بن محمد بن سعيد الأنصاري^{xcviii} الذي تابع تدريس كتب المالكية حتى أمر المنصور بسجنه في سبته بالمغرب، بينما توفي أبو بكر الجياني^{xcix} المالكي نتيجة التعذيب؛ وذلك لإصراره على التدريس بمذهب مالك^c.

المطلب الرابع: التعصب يؤدي لحرق مؤلفات كبار العلماء:

كان حرق مؤلفات العلماء من أهم نتائج تعصب كل إمام لمذهبه، خاصة لو كان له شأن عند الأمراء، فقد تمالأ فقهاء المالكية على ابن حزم الأندلسي (ت: ٤٥٦هـ) الذي كان على مذهب داوود الظاهري، وأجمعوا على تضليله وسعوا به حتى أحرقت كتبه ومُزقت علانية في أشبيلية، ووقع مثل ذلك لكتب الفيلسوف ابن رشد^{ci} (ت: ٥٩٥هـ) فمزقوها وأحرقوها في بعض المدن الأندلسية، ونفى الملك المنصور^{cii} الفلاسفة، ومن جملتهم ابن رشد الحفيد، وأبو جعفر الذهبي^{ciii} وغيرهم، وأحرق كتب الحكمة في بلاده^{civ}.

كما قام القاضي أبو الحسن النبهاني^{cv} (ت: ٧٩٢هـ) بإصدار فتوى توجب حرق كتب لسان الدين ابن الخطيب^{cvi} (ت: ٧٧٦هـ) عالم الأندلس، كيداً فيه، فأنهم بأن كتبه تتطوي على الزندقة فحُرقت، وصودرت أملاكه، ثم قُتِلَ وحُرِقَ هو نفسه^{cvii}.

أما الإمام الغزالي فقد تم حرق مؤلفاته في عصر المرابطين، ففي سنة (٥٠٣هـ) صدرت أوامر الأمير على بن يوسف^{cviii} بحرق كتاب الإحياء للإمام الغزالي في كافة مدن المغرب والأندلس^{cix}، وفي رواية المراكشي أن الإحراق كان لكتب الغزالي أي جميع مؤلفاته^{cx}، يقول ابن القطان: "في أول عام ثلاثة وخمسمائة عزم علي بن يوسف بن تاشفين عن إجماع قاضي قرطبة وفقهائها على إحراق كتاب الإحياء، فأحرق في رحبة مسجدها على الباب الغربي بعد إشباعه زيتاً، بل وأخذت نسخ من أيدي أصحابها

فأحرقت^{cxix}، وظلت كتب الغزالي تُحرق طيلة عهد الدولة المرابطية وقد أكد ذلك هذه الرسالة الصادرة من تاشفين بن علي بن يوسف سنة (٥٣٨هـ)، موجهة إلى أهل بلنسية بالأندلس فيقول: "قليتبع كتب أبي حامد الغزالي وليقطع بالحرق المتتابع جزها، وتغلظ الايمان على من يُتهم بكتمانها"^{cxii}.

وقد كان السبب الظاهري لفقهاء المالكية لإحراق كتب الغزالي هو احتواؤها على علم الكلام والفلسفة، أما السبب الحقيقي فهو هجوم الغزالي في الإحياء على العلماء والفقهاء الذين يتخذون من العلم والدين مطية لتحقيق السلطان والجاه والثروة، فقد خصص بابا سماه (في آفات العلم وعلامات الآخرة وعلماء السوء)^{cxiii}، وقد وَجَدَت عملية الإحراق معارضة من قبل بعض العلماء منهم أبو الفضل يوسف بن محمد النحوي^{cxiv} (ت: ٥١٣هـ) فقد أعلن رأية ببطلان فتوى إحراق كتب الغزالي، أما الإمام علي بن محمد البرجي^{cxv} (ت: ٥١٩هـ) أحد فقهاء المرية^{cxvi} فقد اعترض على تلك الفتوى، ولم ير أنها واجبة، وأصدر فتوى طلب فيها تأديب حارق الإحياء وتغريمه ثمن الكتب التي أُحرقت لأنها مال مسلم، ووافق الكثير من فقهاء المرية على هذه الفتوى^{cxvii}، وهكذا انقسم موقف العلماء ما بين مؤيد ومعارض.

وفي عهد الموحدين أيضا أمر الخليفة عبد المؤمن بحرق جميع كتب الفروع المالكية، وكذلك فعل حفيده أبو يوسف يعقوب سنة (٥٩٥هـ)، وحمل الناس على الظاهر من الكتاب والسنة، وفي عهد المنصور الموحي انقطع علم الفروع، وخاف منه الفقهاء، وأمر بإحراق كتب المذهب كالمدونة، والتهذيب للبرادعي، والواضحة لابن حبيب، وكان قصده في الجملة محو مذهب مالك وإزالته من المغرب. وحمل الناس على الظاهر من القرآن والسنة. وهذا المقصد بعينه كان مقصد أبيه وجده، إلا أنهما لم يظهرهما^{cxviii}.

المطلب الخامس: التعصب وأثره في مجال التأليف:

انقسم التعصب في مجال التأليف إلى قسمين:

تعصب إيجابي: كان للعلماء دورٌ مهم في مواجهة الفرق الضالة والديانات الأخرى، وألف العلماء رسائل وكتبًا ومقالات تناولت جوانب العقيدة وردت الشكوك التي رُمى بها الأعداء الدين الحنيف، وتصدى علماء المذاهب السنية لآراء وأفكار الفرق المبتدعة؛ خاصة وأن منهج أهل السنة والجماعة يجمع بين العقل والنقل، ويجمع بين الكتاب والسنة وإجماع الأمة، ويؤفق بين النصوص، كما أن لهم قواعد مهمه، فهم لا يُكفرون أحدًا من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله، وما لم يكن من الكبائر المكفرة كالشرك بالله، وإنكار ما هو معلوم من الدين بالضرورة^{cxix}، واحتسب البعض كتابته ذلك لله مثل ابن خزيمة؛ تخوفًا من انتشار مذهب أهل الزيغ والضلال كالقدرية والمعتزلة وغيرهم^{cxx}.

وانبرى علماء أهل السنة في التأليف للرد على الفرق فصنفوا العديد من المؤلفات مثل: كتاب "الرد على الجهمية والزنداقة" لأحمد بن حنبل^{cxxi}. وصنف الإمام البخاري كتاب "خلق أفعال العباد"^{cxxii}. كما صنف الإمام محمد بن أسلم الطوسي (ت: ٢٤٢هـ) كتاب "الرد على الجهمية"، وكتاب "الإيمان والأعمال في الرد على الكرامية"^{cxxiii}. ونقض الإمام الأشعري تأويل الأدلة للبلخي في أصول المعتزلة^{cxxiv}. كما فضح الإمام الباقلاني (ت: ٤٠٣هـ) أفكار الباطنية ومبادئهم في كتابه "كشف أسرار الباطنية"، وكتاب "التمهيد في الرد على الملحدة والمعطلة والخوارج والمعتزلة"^{cxxv}. وتخصص عبد القاهر البغدادي (ت: ٤٢٩هـ) في الرد على

الفرق فألف "فضائح المعتزلة" و"فضائح القدرية" و"فضائح الكرامية"^{cxxvi}.

تعصب سلبي:

كثرت المصنفات المذهبية بين الطوائف السنية الأربعة خلال العصر العباسي، وكان هدفها الانتصار للمذهب والرد على مخالفيه، وكثيرًا ما غلب عليها التعصب

المذهبي المتمثل في الحط من قدر المخالفين وعدم التأدب معهم، والمبالغة في مدح مذهب المؤلف وتعظيم شيوخه. وقد ظهرت سلسلة من الكتب كان من أوائلها كتاب "الرد على مالك بن أنس" لأبي يوسف (ت: ١٨٢هـ) تلميذ أبي حنيفة^{cxxvii}، ثم تتابعت المؤلفات المذهبية فكتب محمد بن سحنون (ت: ٢٥٦هـ) كتاب "الرد على الشافعي وعلى أهل العراق".

وكتب محمد بن عبد الحكم (ت: ٢٦٨هـ) كتاب سماه "الرد على الشافعي فيما خالف فيه الكتاب والسنة"، وله كتاب "الرد على أهل العراق"، كذلك كتب إسماعيل بن إسحاق (ت: ٢٨٢هـ) قاضي قضاة بغداد كتاب "الرد على الشافعي"، وألف كتابا في الرد على محمد بن الحسن، وهناك يوسف بن يحيى المصري (ت: ٢٨٨هـ) الذي ألف كتابين: "فضائل مالك" و"الرد على الشافعي" في عشرة أجزاء، وكتب كتابًا بنفس الاسم كل من حماد بن اسحق (ت: ٢٦٧هـ)، والإمام يحيى بن عمر الكنانى (ت: ٢٨٩هـ)، وبكر بن العلاء القشيري (ت: ٣٤٤هـ)^{cxxviii}. كما قام الإمام القاسم بن مُحَمَّد المروري بتأليف كتاب "الرد على النعمان"^{cxxix}.

ولعل من دلائل العصبية المذهبية أن يصنف إمام الحرمين الجويني الشافعي (ت: ٤٧٨هـ) وهو من هو كتابًا بعنوان: "مغيث الخلق في ترجيح القول الحق"، يحشد فيه الأدلة لرجحان المذهب الشافعي، ويقول فيه: "يجب على كافة العقليين وعامة المسلمين انتحال المذهب الشافعي، ويجب على العوام والجهال أيضًا انتحال مذهبه، بحيث لا يبيغون عنه حولًا"^{cxxx}، وقد صنف في مناقب الشافعي جُلة الأئمة حتى بلغت المصنفات في مناقبه ثلاثة عشر مصنفًا^{cxxxi}. بينما نجد عند القاضي عياض (ت: ٥٤٤هـ) بابًا بعنوان: "باب ترجيح مذهب مالك والحجة في وجوب تقليده وتقديمه على غيره من الأئمة"^{cxxxii}، بل ويقول أيضًا بعد أن عدد مميزات مالك: "وهذا كله ما لا ينكره مخالف ولا موافق إلا من طبع على قلبه التعصب"^{cxxxiii}، كما قام الإمام فخر الدين الرازي (ت: ٦٠٦هـ) بتخصيص

ثلث كتابه "مناقب الإمام الشافعي" لحشد أدلة متنوعة يقرر فيها رجحان المذهب، وكان ينتقص من خلال عرضه لتلك الأدلة من شأن الإمام أبي حنيفة^{cxix}.

المطلب السادس: التحول بين المذاهب سبباً للتعصب:

أزكى التحول بين المذاهب روح التعصب، فنجد الكثير من الأقوال التي تخرج بالإسلام عن روحه السموحة، فقد جاء في كتاب الدر المختار^{cxv} في الفقه الحنفي أنه: "من ارتحل عن المذهب الحنفي إلى المذهب الشافعي يُعزَّر^{cxvii, cxviii}، وهكذا تَعَصَّب هذا المؤلف لمذهبه حتى دعا لتعزير من تركه.

كان انتقال الكثير من العلماء من مذهب لآخر لأسباب علمية غالباً فمنهم الشيخ عبد العزيز بن عمران الخزاعي (ت: ٢٣٤هـ) كان من أكابر المالكية فلما قدم الإمام الشافعي بغداد تبعه وقرأ عليه كتبه ونشر علمه^{cxviii}، ومنهم أبو ثور إبراهيم بن خالد بن اليمان (ت: ٢٤٦هـ) كان حنفياً فلما قدم الشافعي بغداد ترك مذهبه واتبعه^{cxix}، ومنهم أبو جعفر الطحاوي (ت: ٣٢١هـ) كان شافعيًا وتفقه على خاله المزني ثم تحول حنفياً^{cxl}، وهذا أبو نصر يوسف بن عمر القاضي (ت: ٣٥٦هـ) كان مالكيًا ثم تحول إلى مذهب داوود الظاهري^{cxli}، ومنهم السيف الأمدي (ت: ٦٣١هـ) كان حنبليًا ثم انتقل إلى مذهب الشافعي^{cxlii}، ومنهم أحمد بن فارس (ت: ٣٩٠هـ) صاحب كتاب "المُجمل في اللغة" كان شافعيًا ثم انتقل إلى مذهب مالك فسئل عن ذلك فقال: داخلتي الجمية لهذا الإمام المقبول على جميع الألسنة أن يخلو هذا البلد من مذهبه، فإن الرِّيَّ^{cxliii} أجمع البلاد للمقالات والاختلاف^{cxliv}.

ومنهم من تحول عن مذهبه لأسباب دنيوية كالخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ) كان حنبليًا فمال عليه الحنابلة واتهموه فتحول شافعيًا وتعصب في تصانيفه على الحنابلة^{cxliv}، كما كان الشيخ محمد بن الدهان النحوي (ت: ٥٦٩هـ) حنبليًا ثم أصبح شافعيًا ثم تحول حنفياً حين طلب الخليفة من يعلم ولده النحو، ثم عاد شافعيًا حين شغرت وظيفة تدريس

النحو بالمدرسة النظامية، لأن صاحبها قد شرط أن لا ينزل فيها إلا شافعي^{cxlvi}، وهذا النعمان أبو حنيفة بن محمد بن منصور المغربي (ت: ٣٦٣هـ) كان مالكياً ثم داخل بني عبّيد - الدولة الفاطمية - فتشيع لأجل الرياسة وصنف لهم كتاب "ابتداء الدعوة"، وصنف في الرد على أبي حنيفة وعلى مالك والشافعي^{cxlvii}، وتولى قضاء القضاة للدولة العبيدية، وورد أن مغربياً جاء إليه فقال: "قد عزم الخادم على الدّخول في الدّعوة، فقال: ما يحملك على ذلك؟ قال:

الذي حمل سيّدنا. قال: يا ولدي نحن أدخّلنا في هواهم، فأنت لماذا تدخل^{cxlviii}؟".

ويشير الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ) صاحب تفسير "الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل" في نظم رمز فيه إلى ما تلمز به المذاهب الأربعة بعضها بعضاً، فقال:

لئن سألوا عن مذهبي لم أبح به ... وأكتمه كتمانته لي أسلم

فإن حنفياً قلت قالوا بأنني ... أبيع الطلا وهو النبيذ المحرم

وإن مالكي قلت قالوا بأنني ... أبيع لهم أكل الكلاب وهو هم

وإن شافعي قلت قالوا بأنني ... أبيع نكاح البنت والبنت تحرم

وإن حنبلياً قلت قالوا بأنني ... ثقيل حلولي بغيض مجسم

تحيرت من هذا الزمان وأهله ... ولا أحد من أهله قط يسلم^{cxlix}

وفي سنة اثنتي عشرة وستمئة توفي الوجه المبارك بن أبي الأزهر سعيد بن الدهان الواسطي النحوي الضرير، كان نحيراً فاضلاً، وكان حنبلياً فصار حنفياً ثم صار شافعيّاً، عندما عين في المدرسة النظامية لتدريس النحو، فقال فيه أحد الشعراء:

ألا مُبْلِغاً عَنِّي الْوَجِيهَ رِسَالَةً ... وَإِنْ كَانَ لَا تُجِدِي لَدَيْهِ الرِّسَائِلُ

تَمَذَّهَبْتَ لِلنُّعْمَانِ مِنْ بَعْدِ حَنْبَلٍ ... وَفَارَقْتَهُ إِذْ غَوَّرْتَكَ الْمَاكِلُ

وَمَا اخْتَرْتُ رَأْيَ الشَّافِعِيِّ تَدِينًا ... وَلَكِنَّمَا تَهَوَى الَّذِي هُوَ حَاصِلٌ

وَعَمَّا قَلِيلٍ أَنْتَ لَا شَكَّ صَائِرٌ ... إِلَى مَالِكٍ، فَأَفْطَنُ لِمَا أَنَا قَائِلٌ^{cl}

كانت قيمة المكافآت التي توزع على الطلبة شهريًا أو فصليًا سببًا في إقبال الطلبة على مذهب دون آخر فيقول المقرئ: "أنه في سنة سبع وستين وسبعمئة جدد الأمير يلغا الخاصكي درسًا بجامع ابن طولون عين فيه سبعة مدرسين للحنفية وقرر لكل منهم أربعين درهمًا، وإردب قمح، فانتقل جماعة من الشافعية إلى مذهب الحنفية"^{cli}.

وكان السلطان الأشرف شعبان (ت ٧٦٩هـ) يتعصب للحنفية فيعطيهم العطاء الجزيل ورتب لهم الجَامَكِيَّاتِ^{clii} الزائدة، فتحول جمع من الشافعية؛ لأجل الدنيا حنفية، وحاول أن يجعل الحنفي فوق الشافعي لكنه قُتِلَ قَبْلَ ذَلِكَ^{cliii}.

على أن أجمل ما قيل في الانتقال بين المذاهب ما ورد عن سيدي على الخواص حيث يقول: "كُلُّ مَنْ نَوَّرَ اللَّهُ قَلْبَهُ عَلِمَ أَنَّ سَكُوتَ الْعُلَمَاءِ عَلَى مَنْ انْتَقَلَ مِنْ مَذْهَبٍ إِلَى آخَرَ إِنَّمَا هُوَ لِعِلْمِهِمْ بِأَنَّ الشَّرِيعَةَ تَعُمُّهُمْ كُلَّهُمْ وَتَشْمَلُهُمْ"^{cliv}، وقال أيضًا: "كل من نور الله تعالى قلبه وجد مذاهب المجتهدين وأتباعهم كلها تتصل برسول الله - صلى الله عليه وسلم - من طريق السند الظاهر بالعنونة ومن طريق إمداد قلبه - صلى الله عليه وسلم - لجميع قلوب علماء أمته فما اتقد مصباح عالم إلا من مشكاة نور قلب رسول الله - صلى الله عليه وسلم -"^{cliv}.

المصادر والمراجع

- ⁱ الموافقات، ج ٣ ص ١٣١، ١٣٢.
- ⁱⁱ يجنح: يميل، جَنَحَ الطائر: كُسِرَ جناحُه؛ الخليل بن أحمد: كتاب العين، ج ٣ ص ٨١.
- ⁱⁱⁱ مجموع الفتاوي، ج ٢٢ ص ٣٥٦.
- ^{iv} الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج ٢٢ ص ٦٨؛ أبو يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي (ت: ٢٧٧هـ): المعرفة والتاريخ، تحقيق: أكرم العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠١ هـ/ ١٩٨١ م، ج ٢ ص ٧٨٥.
- ^v الخطيب البغدادي: المصدر السابق، ج ١٣ ص ٣٩٩.
- ^{vi} هو علي بن جعفر بن عبد الله المعروف بابن المديني، قال عنه أبو حاتم الرازي: "كان علماً في الناس في معرفة الحديث والعلل"، وقال عنه الإمام البخاري: "كان على أعلم أهل عصره وزمانه"؛ الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج ١١ ص ٤٣.
- ^{vii} هو الإمام، شيخ الإسلام، عالم زمانه، وأمير الأتقياء في وقته؛ نفسه: ج ٨ ص ٣٧٨.
- ^{viii} نفسه: ج ٧ ص ٢٤٧.
- ^{ix} صلاح الدين خليل بن عبد الله الصفدي (ت: ٧٦٤هـ): الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، (١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م)، ج ٧ ص ١٢٨.
- ^x الخطيب البغدادي: المصدر السابق، ج ١٣ ص ٣٩٩.
- ^{xi} بدر الدين العيني (ت: ٨٥٥هـ): مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، تحقيق: محمد حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م)، ج ٣ ص ٤٢٤.
- ^{xii} الذهبي: تاريخ الإسلام، ج ١٤ ص ٦٥؛ أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي (ت: ٩٧٤هـ): تحفة المحتاج في شرح المنهاج، المكتبة التجارية، مصر، ١٣٥٧هـ/ ١٩٨٣م، ج ١ ص ٥٣.
- ^{xiii} الكندي: الولاة والقضاة، تحقيق: محمد حسن، وأحمد فريد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، ص ٣١٤.
- ^{xiv} القاضي عياض: ترتيب المدارك، ج ٤ ص ٤٣.

^{xv} الذهبي: المصدر السابق، ج ١٤ ص ٢٩٢.

^{xvi} ياقوت الحموي: معجم الأديباء، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٣٤١هـ/١٩٩٣م، ج ٦ ص ٢٤١٥.

^{xvii} القاضي عياض: المصدر السابق، ج ٣ ص ٢٧٨.

^{xviii} أبي زيد عبيد الله الدبوسي الحنفي (ت: ٤٣٠هـ): تأسيس النظر ويلييه رسالة أبي الحسن الكرخي في الأصول، تحقيق: مصطفى القباني، دار ابن زيدون، بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، (ب - ت)، ص ١٦٩.

^{xix} نفسه: نفس الصفحة.

^{xx} محمد بن أبي القاسم العبدري (ت: ٨٩٧): التاج والإكليل لمختصر خليل، بيروت، ١٣٩٨هـ/١٩٧٧م، ج ٢ ص ٦٣.

^{xxi} محمد بن علي بن عمر التميمي المازري (ت: ٥٣٦هـ): محدث، من فقهاء المالكية. نسبته إلى (مازر) بجزيرة صقلية؛ الزركلي: الأعلام، ج ٦ ص ٢٧٧.

^{xxii} إمام الحرمين أبو المعالي ابن الإمام أبي محمد الجويني، الفقيه الملقب ضياء الدين. رئيس الشافعية بنيسابور. كان إمام الأئمة على الإطلاق، المُجتمع على إمامته شرقاً وغرباً، لم تر العيون مثله. ولأبي المعالي من التصانيف: كتاب «نهاية المطلب في المذهب»، وهو كتاب جليل، وكتاب «الإرشاد في الأصول»، وكتاب «الرسالة النظامية في الأحكام الإسلامية»، وكتاب «الشامل في أصول الدين»، وكتاب «البرهان في أصول الفقه»؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج ٣٢ ص ٢٣٠، ٢٣٦.

^{xxiii} السبكي: طبقات الشافعية الكبرى، ج ٦ ص ٢٤٥.

^{xxiv} الإمام، العلامة، القدوة، المفسر، المحدث، شيخ الإسلام، أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن عابد بن عامر النيسابوري، الصابوني. الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج ١٨ ص ٤١.

^{xxv} نفسه: ج ٣٣ ص ٥٧.

^{xxvi} محمد بن إبراهيم بن سعيد البوشنجي: شيخ أهل الحديث في زمانه بنيسابور، رجل وطوف وصنف وكان إماماً في اللغة وكلام العرب؛ السبكي: المصدر السابق، ج ٢ ص ١٨٩.

^{xxvii} الذهبي: المصدر السابق، ج ١٠ ص ٧٣؛ السبكي: المصدر السابق، ج ٢ ص ١٩٤.

^{xxviii} كتاب المقدمة الحضرية في فقه السادة الشافعية، تأليف: جمال الدين عبد الله بن عبد الرحمن الحضرمي (ت ٩١٨هـ).

^{xxix} عبد الله بن عبد الرحمن الحضرمي (ت: ٩١٨): المقدمة الحضرية، تحقيق: ماجد الحموي، الدار المتحدة، دمشق، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م، ص ٩٠.

^{xxx} أكرم يوسف القواسمي: المدخل إلى مذهب الإمام الشافعي، ص ٤٢٠.

^{xxxi} عمر سليمان الأشقر: المدخل إلى علوم الشريعة، ص ٢١٧.

^{xxxii} عبد الجليل عيسى: ما لا يجوز الخلاف فيه، ص ٦٩.

^{xxxiii} نفسه: نفس الجزء والصفحة.

^{xxxiv} محمد بن موسى بن عبد الله البلاساغوني، القاضي الحنفي، نزل دمشق وولي قضاء القدس ودمشق، وعزم على نصب إمام حنفي بجامع دمشق من محبته في مذهبه، وعين إماماً فامتنع الناس من الصلاة خلفه؛ الصفدي: الوافي بالوفيات، ج ٥ ص ٥٩.

^{xxxv} نفسه: ج ٥ ص ٥٩؛ الذهبي (ت: ٧٤٨هـ): ميزان الاعتدال، ج ٧ ص ٥٤١.

^{xxxvi} زمن: مريض، صاحب عاهة؛ الخليل بن أحمد: كتاب العين، ج ٧ ص ٣٧٥.

^{xxxvii} أحمد القليوبي وأحمد البرلسي عميرة: حاشيتا قليوبي وعميرة، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م، ج ١ ص ٢٣٩.

^{xxxviii} عبد الجليل عيسى: ما لا يجوز الخلاف فيه، ص ٧٠.

^{xxxix} قال ملا على القاري الحنفي (ت: ١٠١٤هـ) في رسالته التي ألفها في حكم إشارة الإصبع المُسبحة في التشهد: وقد جاء بالغريب الشيخ الكيداني، وهذا منه خطأ عظيم، وجُرم جسيم، منشؤه الجهل بقواعد الأصول، ومراتب الفروع من المنقول، ولولا حُسن الظن به، وتأويل كلامه لكان كفره صريحاً. فهل يجوز لمؤمن أن يُحرم ما ثبت عن

النبى - صلى الله عليه وسلم - مما كاد نقله أن يكون متواتراً، ويمنع جواز ما عليه عامة العلماء كابراً عن كابر؛
نفسه: ص ١٠٢.

^{xi} ترتيب المدارك، ج ٤ ص ٦٠.

^{xii} نفسه: ج ٤ ص ٨٧.

^{xiii} ياقوت الحموي: معجم البلدان، ج ٣ ص ٣٧٧؛ آدم ميتز: الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ج ١
ص ٣٨٦.

^{xiii} الذهبي: تاريخ الإسلام، ج ٢٣ ص ٥٧١.

^{xiv} تاريخ بغداد، ج ٥ ص ٣٠٨.

^{xv} أبي الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي "ابن الفرضي" (ت: ٤٠٣هـ): تاريخ علماء الأندلس، الدار
المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٦٦م، ج ١ ص ٧٧.

^{xvi} نفسه: ج ١ ص ٧٨.

^{xvii} السبكي: طبقات الشافعية الكبرى، ج ٨ ص ٣٢٠.

^{xviii} محمد بن الحسن الحجوي: الفكر السامي، ج ٤ ص ٢٦٢.

^{xix} أبو القاسم محمود بن ناصر الدولة، أبي منصور سيكتكين، الملقب سيف الدولة، ثم لقبه الإمام القادر بالله
لما سلطه بعد موت أبيه "يمين الدولة وأمين الملة" واشتهر به؛ ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج ٥ ص ١٧٥.

ⁱ مرو: أشهر مدن خراسان وقصبتها؛ ياقوت الحموي: معجم البلدان، ج ٥ ص ١١٣.

ⁱⁱ أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل، القفال الشاشي الفقيه الشافعي، إمام عصره بلا مدافعة، كان فقيها
محدثاً أصولياً لغوياً شاعراً؛ ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج ٤ ص ٢٠٠.

ⁱⁱⁱ فعل ذلك لأن جلد الكلب يطهر عند أبي حنيفة بالدباغ؛ السرخسي: المبسوط، ج ١ ص ٢٠٢، ٢٠٣.

^{liii} فعل ذلك لأن الأحناف يجيزون الموضوع بنبيذ التمر في حالة عدم وجود الماء؛ نفسه: ج ١ ص ٨٨.

^{liv} قال ابن خَلْكَان: وتفسير دو برگ سبز: ورقتان خضراوان، وهو معنى قوله تعالى في سورة الرحمن ﴿مُدْهَامَتَانِ﴾ [الرحمن: ٦٤]؛ كان الإمام أبي حنيفة يجيز التكبير بالفارسية، ثم تراجع عن قوله ذلك؛ وفيات الأعيان، ج ٥ ص ١٨٢؛ ابن عابدين: رد المحتار على الدر المختار، ج ١ ص ٥٢١.

^{lv} ابن خلكان: المصدر السابق، ج ٥ ص ١٨٠؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج ٢٩ ص ٧٢.

^{lvi} وهذه القصة ينفيها ابن تغري بردي في النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ويقول "ليس لها صحة"، ولكن الباحث يرى أن تعليق الإمام الجويني عليها يجعل لها أصلاً.

^{lvii} نقلًا عن عمر سليمان الأشقر: المدخل إلى علوم الشريعة، ص ٣١٨.

^{lviii} السبكي: طبقات الشافعية الكبرى، ج ٨ ص ٣٢٠.

^{lix} نفسه: نفس الجزء والصفحة.

^{lx} محمد بن الحسن الحجوي: ج ٣ ص ٦٦.

^{lxi} عبد الجليل عيسى: ما لا يجوز الخلاف فيه، ص ٧٧.

^{lxii} نفسه: ص ١٠٨.

^{lxiii} مقدمة المحقق لسير أعلام النبلاء، ج ٦ ص ٣٩٠؛ السبكي: طبقات الشافعية الكبرى، ج ٩ ص ١٠٣.

^{lxiv} نفسه: ج ٢ ص ٢٢.

^{lxv} السبكي: طبقات الشافعية الكبرى، ج ٣ ص ٣٤٨.

^{lxvi} الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج ١ ص ١٣١.

^{lxvii} العلامة فخر الدين، أبو عبد الله القرشي، البكري، التيمي، الطبرستاني الأصل، الرازي، ابن خطيب الري، الشافعي، المفسر، المتكلم، صاحب التصانيف الكثيرة والتي أهمها تفسير مفاتيح الغيب؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج ٤٣ ص ٢١٢.

^{lxviii} هو أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد بن سالم التغلبي الفقيه الأصولي، الملقب سيف الدين الأمدي؛ كان حنبلي المذهب، ثم انتقل إلى مذهب الشافعي، وانتقل إلى الشام واشتغل بفنون المعقول ولم يكن في زمانه أحفظ منه لهذه العلوم. ثم انتقل إلى الديار المصرية، واشتهر بها فضله واشتغل عليه الناس وانتفعوا به، ثم حسده جماعة من فقهاء البلاد وتعصبوا عليه ونسبوه إلى فساد العقيدة والتعطيل، فترك البلاد واستوطن مدينة حماة. وصنف في أصول الفقه والدين والمنطق والحكمة والخلاف، وكل تصانيفه مفيدة. فمن ذلك كتاب "أبكار الأفكار" في علم الكلام، وله "دقائق الحقائق" و"لباب الأبواب" و"منتهى السؤل في علم الأصول"، وله مقدار عشرين تصنيفاً. وانتقل إلى دمشق وتوفي بها ودفن بسفح جبل قاسيون. وسمي الأمدي نسبة إلى آمد، وهي مدينة كبيرة في ديار بكر مجاورة لبلاد الروم؛ ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج ٣ ص ٢٩٣، ٢٩٤.

^{lxix} السبكي: المصدر السابق، ج ٢ ص ١٤.

^{lxx} ابن خلكان: المصدر السابق، ج ٣ ص ٢٩٣.

^{lxxi} محمد بن عبد الله بن سعيد السلماني، الغرناطي الأندلسي، أبو عبد الله، الشهير بلسان الدين ابن الخطيب: وزير مؤرخ أديب نبيل. كان أسلافه يعرفون ببني الوزير. وجهت إليه تهمة (الزندقة) و (سلوك مذهب الفلاسفة)، وأفتى بعض الفقهاء بقتله، فسجن ودس له رئيس الشورى (واسمه سليمان بن داود) بعض الأوغاد (كما يقول المؤرخ السلاوي) من حاشيته، فدخلوا عليه السجن ليلاً، وخنقوه. ومؤلفاته تقع في نحو ستين كتاباً، منها (الإحاطة في تاريخ غرناطة) جزآن منه، و (الإعلام في من بويغ قبل الاحتلام من ملوك الإسلام) في مجلدين، و (اللمحة البدرية في الدولة النصرية)، و (معيان الاختيار في ذكر المعاهد والديار) و (الكتيبة الكامنة في من لقيناه بالأندلس من شعراء المائة الثامنة) وغيرها كثير؛ الزركلي: الأعلام، ج ٦ ص ٢٣٥، ٢٣٦.

^{lxxii} مقدمة كتاب لسان الدين بن الخطيب (ت: ٧٧٦هـ): الكتيبة الكامنة في من لقيناه بالأندلس من شعراء المائة الثامنة، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٣٨٣هـ/١٩٦٣م، ج ١ ص ٨٩.

^{lxxiii} نجم الدين الهنتاتي: المذهب المالكي بالغرب الإسلامي، مكتبة تبر الزمان، تونس، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، ص ١٢.

^{lxxiv} تولى إمارة الأندلس سنة (٢٣٨هـ / حتى وفاته ٢٧٣هـ)، وكان مهتماً بالعلم؛ الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج ١٣ ص ١٧٢.

^{lxxxv} محمد بن الحارث الخشني (ت: ٣٦١هـ): أخبار الفقهاء والمحدثين، تحقيق: ماريا لويسا آبيلا، وليس مولينا، مدريد، ١٤١١هـ/١٩٩١م، ص ٤٩، ٦٢.

^{lxxxvi} مقدمة كتاب عبد الحليم محمود: الرعاية لحقوق الله لأبي عبد الله الحارث المحاسبي، ط ٢، دار المعارف، القاهرة، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، ص ١٢.

^{lxxxvii} روي أن قاصًا جلس في بغداد فروى في تفسير قوله تعالى: {عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا} [الإسراء: ٧٩]، أن الله يجلس رسوله - صلى الله عليه وسلم - معه على عرشه، وكان بعض مجسمة الحنابلة يؤمن بذلك؛ الملا على القاري: الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، تحقيق، محمد لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي، الرياض، (ب - ت)، ص ٨٨.

^{lxxxviii} يقصدون بها رسول الله صلى الله عليه وسلم، وليس أحمد بن حنبل.

^{lxxxix} ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج ٣ ص ٤٠٨؛ مقدمة كتاب ابن جرير الطبري: اختلاف الفقهاء، ص ٧.

^{lxxx} المرية: مدينة كبيرة من كورة البيرة من أعمال الأندلس؛ ياقوت الحموي: معجم البلدان، ج ٥ ص ١١٩.

^{lxxxix} أبو العباس أحمد بن محمد بن موسى بن عطاء الله الصنهاجي الأندلسي المريني، المعروف بابن العريف؛ كان من كبار الصالحين والأولياء المتورعين، ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج ١ ص ١٦٨.

^{lxxxii} محمد بن محمد بن عبد الله بن الموقت: السعادة الأبدية في التعريف بالحضرة المراكشية، مراكش، ١٣٣٥هـ/١٩١٦م، ج ١ ص ١١٠؛ السيد عبد العزيز سالم: تاريخ مدينة المرية الإسلامية، ط ١، النهضة المصرية، القاهرة، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م، ص ١٨٤.

^{lxxxiii} دولة المرابطين (٤٥١هـ / ٥٤١هـ): نشأت على يد الداعية عبد الله بن ياسين، وكانت دولة دينية، وضمت المغرب الأوسط والأقصى والأندلس بعد ذلك.

^{lxxxiv} دولة الموحدين: إمبراطورية شاسعة قامت في القرنين السادس والسابع للهجرة، الثاني عشر والثالث عشر الميلادي، وامتدت رقعتها من طرابلس الغرب شرقًا إلى المحيط الأطلسي غربًا، فضلًا عن الأندلس، وكان قيام هذه الإمبراطورية نتيجة حركة إصلاح ديني بدأها محمد بن تومرت، ولعبت دولة الموحدين دورًا مهمًا في صد الخطر النصراني الذي كان يهدد ما بأيدي المسلمين في شبه جزيرة أيبيرية وفي إبعاد النورمان نهائيًا عن ساحل إفريقية، ولو أن البعض يرى في قيام الموحدين وقضائهم على دولة المرابطين عرقلة لحركة الجهاد في الأندلس التي

اضطلع بها المرابطون، إلى أن قامت حركة ابن تومرت فصرفتهم عن مواصلة الجهاد في الأندلس إلى مواجهة ثورات الموحدين في المغرب الأقصى؛ رُوجي لي تورنو: حركة الموحدين في المغرب في القرنين الثاني عشر والثالث عشر، ترجمة: أمين الطيبي، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، ص ٥.

^{lxxxv} عبد الله بن ياسين بن مكو الجزولي المصمودي: الزعيم الأول للمرابطين بالمغرب، وجامع شملهم، وصاحب الدعوة الإصلاحية فيهم؛ الزركلي: الأعلام، ج ٤ ص ١٤٤.

^{lxxxvi} أبو عبد الله بن محمد بن عبد الله بن تومرت، وتومرت: بضم التاء المثناة من فوقها وسكون الواو وفتح الميم وسكون الراء بعدها تاء مثناة من فوقها أيضاً، وهو اسم بربري. وهو مؤسس دولة الموحدين، وهو من جبل السوس في أقصى بلاد المغرب، نشأ هناك ثم رحل إلى المشرق في شبابه طالباً للعلم، فانتهى إلى العراق، ثم حج وأقام بمكة، وحصل طرفاً من علم الشريعة والحديث النبوي وأصول الفقه والدين. ثم ادعى أنه علوي حسني، وأنه الإمام المعصوم المهدي، ألف عقيدة لقبها بـ "المرشدة"، فيها توحيد وخير بانحراف، فحمل عليها أتباعه، وسماهم الموحدين، ونبذ من خالف "المرشدة" بالتجسيم، وأباح دمه، نعوذ بالله من الغي والهوى؛ ابن خلكان: المصدر السابق، ج ٥ ص ٤٥؛ الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج ١٩ ص ٥٣٩، ٥٥٠.

^{lxxxvii} أبو الحسن علي بن أبي زرع (ت: ٧٤١هـ): الأئيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، تحقيق: محمد الفيلاي، الرباط، ١٣٥٥هـ/١٩٣٦م، ج ٢ ص ١٥؛ أبو العباس السلاوي: الإستقصا، ج ٢ ص ٩.

^{lxxxviii} أبو الحسن أبي زرع: المصدر السابق، ج ٢ ص ١٥؛ السلاوي: المصدر السابق، ج ٢ ص ٩.

^{lxxxix} حسن إبراهيم حسن: الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس "عصر المرابطين والموحدين"، ط ١، مكتبة الخانجي، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، ص ٤٦٩.

^{xc} أبو عبيد الله بن عبد العزيز البكري (ت: ٤٨٧هـ): المغرب في ذكر بلاد أفريقية والمغرب، تحقيق: دي سلان، ط ٢، باريس، ١٣٢٩هـ/١٩١١م، ص ١٦٩؛ ابن عذاري المراكشي (ت: ٦٩٥هـ): البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م، ج ٤ ص ١٦.

^{xci} نفسه: نفس الجزء والصفحة.

^{xcii} حسين مؤنس: الإسلام الفاتح، مطبوعات رابطة العالم الإسلامي، السنة الأولى، رجب، ١٤٠١هـ/١٩٨٠م، ص ١٠٠.

^{xciii} أبو محمد عبد المؤمن بن علي القيسي، صاحب دولة الموحدين؛ ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج ٣ ص ٢٣٨.

^{xciv} ليفي بروفنسال: مجموع رسائل موحدية من إنشاء كتاب الدولة المؤمنية، الرباط، ١٣٦٠هـ/١٩٤١م، ص ١٣٣؛ حسن إبراهيم حسن: المصدر السابق، ص ٤٧١.

^{xcv} ليفي بروفنسال: مجموع رسائل موحدية، ص ١٣٣؛ حسن إبراهيم حسن: الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس، ص ٤٧١.

^{xcvi} ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج ٦ ص ١١؛ السلاوي: الإستقصا، ج ٢ ص ٢٠٠؛ ليفي بروفنسال: المصدر السابق، ص ١٣٣.

^{xcvii} أبو يوسف يعقوب بن أبي يوسف بن أبي محمد، صاحب بلاد المغرب؛ ابن خلكان: المصدر السابق، ج ٧ ص ٣.

^{xcviii} لم أعثر له على ترجمة.

^{xcix} لم أعثر له على ترجمة.

^c محمد الرشيد ملين: عصر المنصور الموحي، مطبعة الشمال الإفريقي، (ب - ت)، ص ٢٥٤؛ حسن إبراهيم حسن: المصدر السابق، ص ٤٦٧.

^{ci} محمد بن أحمد بن محمد بن رشد الأندلسي، أبو الوليد: الفيلسوف. من أهل قرطبة. يسميه الإفرنج [Averroes] [عني بكلام أرسطو وترجمه إلى العربية، وزاد عليه زيادات كثيرة. وصنف نحو خمسين كتابا، منها «التحصيل» في اختلاف مذاهب العلماء، و«فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال»، و«الضروري» في المنطق، و«وتهافت التهافت» في الرد على الغزالي، و«بداية المجتهد ونهاية المقتصد» في الفقه، و«جوامع كتب أرسطاطاليس» في الطبيعيات والإلهيات، ويلقب بابن رشد «الحفيد» تمييزا له عن جده أبي الوليد ابن رشد (ت: ٥٢٠هـ)؛ الزركلي: الأعلام، ج ٥ ص ٣١٨، ٣١٩.

^{cii} يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن ابن علي الموحي (ت: ٥٩٥هـ)؛ نفسه: ج ٨ ص ٢٠٣.

^{ciii} هو أبو جعفر أحمد بن جريج كان فاضلا عالما بصناعة الطب، خدم المنصور الموحي بالطب وكذلك أيضا خدم بعده الناصر ولده، وكان يحضر مجلس المذاكرة في الأدب؛ موفق الدين أحمد بن القاسم بن خليفة بن يونس الخزرجي، ابن أبي أصيبعة (ت: ٦٦٨هـ): عيون الأنباء في طبقات الأطباء، تحقيق: نزار رضا، مكتبة الحياة، بيروت، (ب - ت)، ص ٥٣٧.

^{civ} كرد علي: الإسلام والحضارة العربية، ص ٨١.

^{cv} علي بن محمد بن عبد الله بن محمد بن الحسن الجذامي المالقي النباهي، قاضي الجماعة بغرناطة، ممن له الفصاحة والبلاغة والجلالة، والاتصاف بالعلم والمعرفة، والتفنن في العلوم معقولها ومنقولها؛ شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن يحيى، أبو العباس المقرئ التلمساني (ت: ١٠٤١هـ): أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض، تحقيق: مصطفى السقا وآخرون، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٣٥٨هـ/١٩٣٩م، ج ٢ ص ٥.

^{cvi} محمد بن عبد الله بن سعيد بن عبد الله بن سعيد بن علي بن أحمد السلمي، قرطبي الأصل، ثم طليطلي ثم غرناطي. يكنى أبا عبد الله، ويلقب بلسان الدين. وزير، طبيب، أديب، مؤرخ، وفقه مالكي أندلسي، له ما ينوف على ستين مؤلف؛ مقدمة كتاب محمد بن عبد الله بن سعيد السلماني، الغرناطي الأندلسي، الشهير بلسان الدين ابن الخطيب (ت: ٧٧٦هـ): الإحاطة في أخبار غرناطة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، ج ١ ص ١٠، ١١.

^{cvi} مقدمة كتاب لسان الدين بن الخطيب: الكتيبة الكامنة، ج ١ ص ٨.

^{cviii} علي بن يوسف بن تاشفين اللمتوني (ت: ٥٣٧هـ)، أمير المسلمين بمراكش، وثاني ملوك دولة المرابطين المرابطين. ولد بسبته. وقال ابن خلكان: "كان حليما وقورا صالحا عادلا" ومن أعماله أنه جاز إلى الأندلس (سنة ٥٠٣) مجاهدا، فعبّر البحر من سبته في جيوش تزيد على مئة ألف فارس، فانتهى إلى قرطبة وفتحها، وكانت له بعد ذلك معارك مع الفرنج، حالفه فيها الظفر. وفي أيامه ظهر محمد بن عبد الله الملقب بالمهدي (ابن تومرت) فعجز علي عن دفع فتنته، واضطرت أموره، فمات غما في مراكش؛ الزركلي: الأعلام، ج ٥ ص ٣٣.

^{cix} السلاوي: الإستقصا، ج ٢ ص ٧٥.

^{cx} عبد الواحد بن علي التميمي المراكشي (ت: ٦٤٧هـ): المعجب في تلخيص أخبار المغرب من لدن فتح الأندلس إلى آخر عصر الموحدين، تحقيق: الدكتور صلاح الدين الهواري، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٦م، ص ١٣١.

^{cxii} ابن الفطان: نظم الجمان، ص ١٤، ١٥؛ حسين مؤنس: نصوص سياسية عن فترة الانتقال من المرابطين إلى الموحدين، مكتبة الثقافة الدينية، بورسعيد، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، ص ٢٠.

^{cxii} حسين مؤنس: نصوص سياسية عن فترة الانتقال بين المرابطين والموحدين، ص ١١٣.

^{cxiii} أبي حامد الغزالي: إحياء علوم الدين، ص ٨٩.

^{cxiv} يوسف بن محمد، أبو الفضل القيرواني النحوي. وكان عارفاً بالفقه وأصول الدين، وله تصانيف، وكان لا يرى التقليد، كان فقيهاً يميل إلى الاجتهاد، من أهل تلمسان. سكن سلجماسة، وتوفي بقلعة بني حماد؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج ١١ ص ٢١٤؛ الزركلي: الأعلام، ج ٨ ص ٢٤٧.

^{cxv} لم أعثر له على ترجمة.

^{cxvi} المريّة: مدينة كبيرة من كورة البيرة من أعمال الأندلس؛ ياقوت الحموي: معجم البلدان، ج ٥ ص ١١٩.

^{cxvii} المراكشي: المعجب في تلخيص أخبار المغرب، ص ٣٠٨.

^{cxviii} الذهبي: المصدر السابق، ج ٤٢ ص ٢١٦، ٢١٧.

^{cxix} محمد سيد أحمد المسير: قضية التكفير في الفكر الإسلامي، دار الطباعة المحمدية، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، ص ٢٧؛ أحمد مجدي عطوة: الدور السياسي والحضاري لعلماء خراسان (٢٠٥ / ٣٨٩هـ)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٣٣٤هـ / ٢٠١٣م، ص ٣٠٢.

^{cxx} أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت: ٣١١هـ): كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، تحقيق: عبد العزيز الشهوان، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م، ص ١٠.

^{cxxi} يرى الذهبي المؤلف أن كتاب " الرد على الجهمية " موضوع على الامام أحمد. وقد شكك أيضاً في نسبة هذا الكتاب إلى الامام أحمد بعض المعاصرين في تعليقه على " الاختلاف في اللفظ، والرد على الجهمية " لابن قتيبة. ومستنده أن في السند إليه مجهولاً، فقد رواه أبو بكر غلام الخلال، عن الخلال، عن الخضر بن المثنى، عن عبد الله بن أحمد، عن أبيه ... والخضر بن المثنى هذا مجهول، والرواية عن مجهول مقدوح فيها، مطعون في سندها؛ سير أعلام النبلاء، ج ١١ ص ٢٨٧.

^{cxxii} ابن كثير: البداية والنهاية، ج ١٠ ص ٢٩٨.

^{cxxiii} الزركلي: الأعلام، ج ٦ ص ٣٤.

^{cxxiv} أحمد مجدي عطوة: المصدر السابق، ص ٣١٤، ٣٢٣.

^{cxxv} نفسه: ج ٦ ص ١٧٦.

الزركلي: الأعلام، ج ٤ ص ٤٨. cxxvi

نفسه: ج ٨ ص ١٩٣. cxxvii

الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج ١٣ ص ٦١، ج ١٣ ص ٣٤٠، ج ١٣ ص ٣٣٧، ج ١٣ ص ٤٦٢، ج ١٣ ص ٥٣٨؛ على أحمد الغامدي: فقهاء المالكية بمصر في القرن السابع الهجري الثالث عشر الميلادي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، القاهرة، ١٠٤١هـ/١٩٨٩م، ص ٨٣، ٨٤. cxxviii

ابن حبان البستي (ت: ٣٥٤هـ): الثقات، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م، ج ٩ ص ١٩. cxxix

إمام الحرمين الجويني الشافعي (ت: ٤٧٨هـ): مغيث الخلق في ترجيح القول الحق، ص ١٦. cxxx

اليافعي: مرآة الجنان، ج ٢ ص ١٩. cxxxii

القاضي عياض: ترتيب المدارك، ج ١ ص ٥٩. cxxxiii

نفسه: ج ١ ص ٨٠. cxxxiv

الفخر الرازي: مناقب الإمام الشافعي، ص ٣٦٩، ٥٣٢. cxxxv

إن كتاب رد المحتار على الدر المختار في شرح تنوير الأبصار المعروف بـ (حاشية ابن عابدين) هو أهم كتاب بإطلاق عند متأخري الحنفية، بما يمتاز به من التدقيق والتخريج، وبيان الأحكام للمسائل التي ظهرت في العصور المتأخرة، وصارت حاشيته عمدة الفقهاء والقضاة والمفتين والعلماء. والكتاب حاشية على الدر المختار للحصفي (١٠٨٨ هـ) والدر المختار شرح تنوير الأبصار للتمرتاشي (١٠٠٤ هـ) فاجتمع في الحاشية جهود ثلاثة علماء. cxxxvi

العزر: اللوم، وعززه تعزيراً: لأمه ورده. والعزر، والتعزير: ضرب دون الحد، لمنعه الجاني عن المعاودة، وردعه عن المعصية. والتعزير عند أبو حنيفة أربعين سوطاً، وعند أبي يوسف خمسة وسبعين سوطاً ويجوز أن يكون تسعة وسبعين سوطاً؛ الزيدي: تاج العروس، ج ١٣ ص ٢٠؛ محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (ت: ٤٨٣هـ): المبسوط، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، ج ٢٤ ص ٣٦؛ ابن عابدين: رد المحتار على الدر المختار، ج ٤ ص ٢٠٧. cxxxvii

^{cxvii} ويقول ملا على القاري (ت: ١٠١٤هـ): اشتهر بين الحنفية أن الحنفي إذا انتقل إلى مذهب الشافعي يعزر، وإذا كان بالعكس فإنه يُخلع عليه، فهو قول مبتدع ومخترع؛ محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسن، الصناعي (ت: ١١٨٢هـ): إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد، تحقيق: صلاح الدين مقبول، ط١، الدار السلفية، الكويت، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م، ج ١ ص ١٤٧.

^{cxviii} ابن عبد البر: الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، ج ١ ص ١١١؛ القاضي عياض: ترتيب المدارك، ج ٤ ص ٢٤.

^{cxvix} الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج ٦ ص ٦٦، ٦٧.

^{cxl} أحمد بن محمد الأزدي، من طحا من صعيد مصر، وله معاني الآثار، وبيان السنة؛ ابن عساكر: تاريخ دمشق، ج ٥ ص ٣٧٠.

^{cxli} الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج ١٦ ص ٧٧.

^{cxlii} ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج ٣ ص ٢٩٣.

^{cxliii} الرِّي: مدينة تقع في وسط آسيا في بلاد الجبال بين نيسابور وقزوين وزنجان؛ ياقوت الحموي: معجم البلدان، ج ٣ ص ١١٦.

^{cxliv} الخطيب البغدادي: المصدر السابق، ج ٢١ ص ٤٥.

^{cxlv} ياقوت الحموي (ت: ٦٢٦هـ): معجم الأديباء، ج ١ ص ٣٨٩؛ الصفي: الوافي بالوفيات، ج ٧ ص ١٢٨.

^{cxlvi} عبد الوهاب الشعراني: كتاب الميزان، ج ١ ص ١٧٣.

^{cxlvii} الذهبي: المصدر السابق، ج ١٦ ص ١٥٠؛ الصفي: المصدر السابق، ج ٢٧ ص ٩٥.

^{cxlviii} الذهبي: تاريخ الإسلام، ج ٨ ص ٢٢١.

^{cxlix} محمد بن الحسن الحجوي: الفكر السامي، ج ٢ ص ٢٥.

^{cl} ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج ١٠ ص ٢٩٠؛ ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج ٤ ص ١٥٣.

^{cli} المقرئزي: المواعظ والإعتبار بذكر الخطط والآثار، ج ٤ ص ٤٤.

^{clii} الجامعيّات: هي الرواتب العامة.

^{cliii} عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي (ت: ١٠٨٩هـ): شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: محمود الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م، ج ٨ ص ٣٦٥.
^{cliv} عبد الوهاب الشعراني: كتاب الميزان، ج ١ ص ١٧٩.

^{clv} نفسه: ج ١ ص ١٨٥.